

Distr.: Limited  
19 March 2014  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة المخدرات

الدورة السابعة والخمسون

فيينا، ١٣-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

## مشروع التقرير

المقرّر: غونسالو سيرفيرا مارتينيس (المكسيك)

إضافة

حلقتا النقاش حول المسائل المتعلقة بجدولة المواد وفقاً للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، والمسائل الموضوعية الخاصة بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المزمع عقدها في عام ٢٠١٦

١- نظرت اللجنة، أثناء جلستها السابعة والثامنة، المعقودتين في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، في البند ٨ من جدول الأعمال، المعنون:  
"حلقتا النقاش:

"(أ) المسائل المتعلقة بجدولة المواد وفقاً للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات؛

"(ب) المسائل الموضوعية الخاصة بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المزمع عقدها في عام ٢٠١٦."

٢- وترأس حلقتي النقاش رئيس اللجنة، وقاد مناقشتهما المناظرين التالون: فضيلة فتحي عامر (مصر)، وخالد الجبوري (العراق)، وخوليان ويلتشيس غوسمان (كولومبيا)، وأنجيلا



- سُكراتُن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وروبرتو دونديش غلوينسكي (المكسيك)، وبيتر كيهل (كندا).
- ٣- وألقى كلٌّ من رئيس اللجنة ورئيس قسم المختبر والشؤون العلمية بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كلمة استهلاكية.
- ٤- وتكلّم ممثلو الصين وكندا وجمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ونيجيريا وأستراليا وإسرائيل وكولومبيا واندونيسيا وغواتيمالا وألمانيا ومصر.
- ٥- وتكلّم أيضاً المراقبون عن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن وأوروغواي والسلفادور.
- ٦- وتكلّم أيضاً المراقبون عن المنظمة الدولية لفرسان الهيكل الطيّبين ومنظمة "Release" الخيرية والمعهد عبر الوطني لدراسات السياسة العامة والمركز الكندي لشؤون تعاطي مواد الإدمان (نيابة عن لجنة المخدرات التابعة للمنظمات غير الحكومية بفيينا).

### الملخص المقدّم من الرئيس

- ٧- في الجلسة التاسعة للجنة، المعقودة في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، لخص الرئيس أبرزَ النقاط التي طُرحت في حلقتي النقاش. ويُستنسخ هذان الملخصان أدناه.

### المسائل المتعلقة بجدولة المواد وفقاً للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات

- ٨- أُبدي قلق إزاء تزايد تعاطي مواد الإدمان (وخصوصاً المؤثرات النفسانية الجديدة) التي لا تخضع للمراقبة الدولية في إطار الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ولكنها تمثل خطراً على صحة الناس وتطرح تحديات أمام آليات مراقبة المخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأبرز المتكلمون أنّ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات هي أدوات مرنة لمواجهة التحديات التي تطرحها المؤثرات النفسانية الجديدة، وأنه يتعيّن على الدول الأعضاء أن تستكشف آفاقها تماماً من أجل تعظيم ما توفّره من فرص لاتخاذ تدابير عملية.
- ٩- وأبدي عدد من المتكلمين قلقهم بشأن تعاطي الترامادول، وهو مادة لا تخضع حالياً للمراقبة الدولية. وأكّد مجدداً على ضرورة تعزيز التدابير المضادة المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي لمكافحة تعاطيها والاتجار بها عبر الحدود.

١٠- وأبرزت أهمية زيادة الوعي بشأن إجراءات الجدولة الواردة في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وبشأن الوظائف التعاهدية المسندة للجنة والمنظمة الصحة العالمية وللهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

١١- وأبدي ترحيب باستهلال الدول الأطراف عملية الإبلاغ عن إخضاع مواد جديدة للمراقبة الدولية في إطار الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، مثل التبليغيين اللذين قدّمتهما مؤخراً المملكة المتحدة والصين بشأن الميفيدرون والكيثامين، على التوالي، عملاً بالمادة ٢ من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١. وأشار إلى احتمال فرض تدابير رقابية مؤقتة طوعية على المادتين الجديدتين، ريثما تنظر منظمة الصحة العالمية في وضعيتهما الرقابية، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

١٢- وأبرز المتكلمون أهمية توافر البيانات، ورحّبوا بالعمل المضطلع به بخصوص نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة، الذي أنشأه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل استبانة المؤثرات النفسانية الجديدة، وأعربوا عن تأييدهم لمواصلة تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات عن المؤثرات النفسانية الجديدة، من خلال الآليات الموجودة، فيما بين الدول الأعضاء ومع هيئات دولية أخرى، وخصوصاً مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية.

١٣- وشدد بعض المشاركين على ضرورة تحسين التوافق بين مواعيد اجتماعات لجنة الخبراء المعنية بالارتهان للعقاقير، التابعة لمنظمة الصحة العالمية، ودورات لجنة المخدرات، وأشاروا إلى ضرورة زيادة تواتر اجتماعات لجنة الخبراء لكي يتسنى للمجتمع الدولي اتخاذ تدابير مضادة أفضل توقيتاً لمواجهة الخطر الذي تمثله المؤثرات النفسانية الجديدة. وأشار المشاركون إلى ضرورة ترتيب المؤثرات النفسانية الجديدة من حيث الأولوية، استناداً إلى درجة انتشار تعاطيها والضرر الناجم عنها، وإلى ضرورة توفير المعلومات ذات الصلة من أجل تسهيل عملية التقييم التي تُجريها لجنة الخبراء المعنية بالارتهان للعقاقير.

١٤- وأكدت مجدداً أهمية مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة في معالجة مسألة المؤثرات النفسانية الجديدة.

## المسائل الموضوعية الخاصة بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المزمع عقدها في عام ٢٠١٦

١٥- رحّب المتكلّمون بقرار الجمعية العامة عقّد دورة استثنائية، في أوائل عام ٢٠١٦، بشأن مشكلة المخدرات العالمية من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي وخطّة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، بما في ذلك إجراء تقييم للإنجازات المحقّقة والتحدّيات القائمة في مواجهة تلك المشكلة، ضمن إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وسائر صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٦- وعاود المتكلّمون تأكيد التزامهم بتنفيذ الإعلان السياسي وخطّة العمل، اللذين عُيّن فيهما عام ٢٠١٩ كموعِد مستهدف لتحقيق الغايات المحددة.

١٧- ورحّب المتكلّمون بالبيان الوزاري المشترك، الذي اعتمد أثناء الاستعراض الرفيع المستوى في منتصف المدة، والذي كان نتاجاً لعملية تفاوض مكثّفة واستند إلى إحساس واسع بالامتلاك، والذي حدّد أيضاً أولويات لمزيد من التدابير وسوف يُستخدم كنقطة انطلاق مشتركة في التحضير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية في عام ٢٠١٦.

١٨- وشدّد على أهمية اتّباع نهج متوازن وشامل وقائم على الاعتبارات الصحية، يعالج جانبي خفض الطلب وخفض العرض وتؤدي فيه الوقاية دوراً حيوياً.

١٩- وقال عدة متكلّمين إنّ دورة الجمعية العامة الاستثنائية تُوفّر مرتكزاً لصوغ رؤية جديدة وخطاب سياسي جديد للتصدّي لمشكلة لا تزال ذات شأن رغم ما بُذل من جهود منسّقة ومُخلصة على مدى عقود؛ وإنه ينبغي للدورة الاستثنائية أن تأخذ في اعتبارها الحقائق الراهنة؛ وإنّ القرارات الأحادية الجانب التي أُتخذت في الآونة الأخيرة تتطلّب تفاهماً دولياً بشأن كيفية التصرّف؛ وإنّ مسألة المخدرات يلزم أن تُرى وتُعالج كمسألة اجتماعية تتطلّب حلولاً جديدة وابتكارية.

٢٠- وعاود كثير من المتكلّمين تأكيد الحاجة إلى إجراء مناقشات ضمن إطار الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، التي تبيّن أنها تتيح مرونة في معالجة مشكلة المخدرات.

٢١- واقترحت لجدول أعمال الدورة الاستثنائية عدة بنود معيّنة، منها المؤثّرات النفسانية الجديدة، والمنشّطات الأمفيتامينية، ومراقبة السلائف. وذكرت مسائل أخرى، منها أهمية تدعيم جمع البيانات، والتوعية، والعلاج، والحدّ من الضرر، وتوافر الأدوية اللازمة لتخفيف

الآلام وتيسير سبل الحصول عليها. وأشار أيضاً إلى التنمية البديلة وإلى اعتماد مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة. كما أُشير في هذا الصدد إلى أهمية محاولة التركيز على مسائل محورية معيّنة، بدلاً من محاولة تناول عدد مُفرط من المسائل.

٢٢- ودعا المتكلمون اللجنة إلى اتباع نهج عملي في التحضير للدورة الاستثنائية، يُدعم التنفيذ العمليّ والشامل للوثائق السياساتية الموجودة ويستفيد استفادة تامة من الأدوات المتوافرة، ويتيح تبادل ما يوجد على الصعيدين الوطني والإقليمي من شواهد وخبرات فنية. ودُعيت اللجنة أيضاً إلى إيلاء عناية خاصة لاحتياجات العالم النامي ولأهمية بناء القدرات في هذا الشأن.

٢٣- وشُدّد على أهمية كون العملية شفافة وشاملة للجميع، مما يتطلّب تنسيقاً بين الجهات المعنية بالصحة والعدالة والشؤون المالية وإنفاذ القانون، كما يتطلّب إشراك جميع الجهات ذات المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والأوساط العلمية والشباب والقطاع الخاص.

٢٤- وأبرز كثير من المتكلمين ضرورة ضمان مشاركة المجتمع المدني مشاركةً فعالة، سواء في التحضيرات للدورة الاستثنائية أو أثناءها، وأشار إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل اللجنة، بما في ذلك التحضير للاستعراض الرفيع المستوى الذي عُقد في الدورة الحالية وتسيير ذلك الاستعراض.

٢٥- وحثّ كثير من المتكلمين على الانتفاع بالخبرات التقنية الموجودة في فيينا على أفضل نحو أثناء العملية التحضيرية، على أن تؤخذ بعين الاعتبار في تلك العملية أصوات طائفة واسعة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٦- وأبرز كثير من المتكلمين أهمية دور اللجنة، بصفتها هيئة الأمم المتحدة التي تتولى المسؤولية الرئيسية عن مسائل مراقبة المخدّرات، في العمل التحضيري للدورة الاستثنائية. وفي الوقت نفسه، ذكر بعض المتكلمين أنّ الجمعية العامة هي التي تُبثُّ بشأن العملية التحضيرية، في حين أشار متكلمون آخرون إلى النموذج الذي استُخدم في التحضير للدورة الاستثنائية التي عُقدت في عام ١٩٩٨، وأعربوا عن ثقتهم في أنّ اللجنة ستُعدُّ للدورة الاستثنائية توصيات بناءة.